



د. برهم صالح أثناء المؤتمر الصحفي الذي عقد على هامش الاجتماع

وأخيراً، يمثل العهد فرصة يجب ألا نفوتها. فقد عقدت الحكومة العراقية بقيادة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي العزم على إخراج البلاد من أزماتها الحالية فالشعب العراقي يستحق الدعم الدولي والإقليمي الضروريين من أجل وضع حد لمعاناتهم خاصة. استراتيجياً، يعتبر نجاح العراق أمراً لا غني عنه لتحقيق السلام والاستقرار الإقليمي والدولي.

كلمة نائب رئيس الوزراء العراقي

وألقى نائب رئيس وزراء العراق، الدكتور برهم صالح، في الاجتماع الختامي للجنة التحضيرية للعهد الدولي مع العراق كلمة قال فيها: « ان استضافة الكويت لهذا الاجتماع دلالة على متانة العلاقة بين بلدينا وعمق الأواصر بين شعبينا الشقيقين، ومؤشر مهم على الاهتمام المشترك المنشود في عراق آمن مع شعبه وآمن مع جيرانه... فعراق الاستبداد لم يكن خطراً داهماً على شعبه وحسب وإنما كان خطراً على كل المنطقة، ما نصبو انيه من عراق ديموقراطي اتحادي سيكون دعامة للاستقرار لكل المنطقة، عراق لن تتكرر فيه مآسي المقابر الجماعية ولن يتكرر منه اعتداء على جيرانه، فتوقعاتنا من الكويت الشقيقة في محلها، فالشعب الكويتي الشقيق، الذي ذاق الأمرين من عدوانية صدام، على دراية، ربما أكثر من الآخرين، بأهمية دعم العراق للتغلب على تحديات هذه المرحلة الخطيرة من تاريخه.

التوصل إلى اتفاق حول تنفيذ الإجراءات السياسية والأمنية الرئيسية المتعلقة بتطوير عهد وطني، وسيوفر ذلك إطاراً للحوار والتسوية والمصالحة الفعالة لتهيئة الظروف لانخفاض ملموس ومستدام لمستويات العنف وسيعزز ذلك مصداقية العهد الدولي.

وأضاف: سيركز الاجتماع خلال جلسته على الالتزامات المتبادلة وتنفيذ العهد الدولي مع العراق. وقد تم تطوير المسودة الثانية لوثائق العهد بناء على المساهمات الواسعة التي جرت في الاجتماعين الفنيين للمجموعة التحضيرية في بغداد مؤخراً. وقامت مجموعات العمل القطاعية التي تم تشكيلها للجوانب الأساسية في العهد بتقديم مساهمات حيوية بمشاركة الأطراف العراقية والدولية والتي من المتوقع أن تكتمل في ضوء مناقشات اليوم.

جهود مضاعفة لاستقطاب الشركاء

وستشهد الأسابيع القليلة القادمة قبل إطلاق العهد جهوداً مضاعفة للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الشركاء. وفي هذا الصدد نخطط إلى وضع برنامج للتشاور مع عدد أكبر من الدول والمؤسسات التي أبدت اهتماماً لدعم العراق وشعبه. وستعمل الأمم المتحدة عن كثب مع الحكومة العراقية من أجل تطوير قدرتها على نشر محتويات العهد في العراق من خلال إستراتيجية إعلامية ومن خلال آلية مجموعة العمل القطاعية والتشاور مع قطاعات سياسية ومدنية واسعة.

66

يمكن لشركائنا الدوليين المساهمة بالدعم المالي والاقتصادي في المساعدة في تخطيط وتنسيق البرامج والمشاريع اللازمة لإعادة الاعمار

99

66
د. برهم صالح: العراق بأمس الحاجة إلى الدعم المالي لمعالجة النقص في الموازنة العراقية وتحسين الأوضاع المعيشية

99

وأضاف د. صالح في كلمته مخاطباً المشاركين في الاجتماع: ان وثيقة العهد مسهبة في شرح التزامات العراق، ونتطلع اليكم في الاسهاب في توضيح ما يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي لايجاد حالة الشراكة المطلوبة يمكن أن نساهموا بتقديم دعم مالي واقتصادي جدي وجديد لمعالجة النقص في موارد الميزانية لتعزيز القدرات الأمنية العراقية ولاعمار البنية التحتية وتمكين الحكومة العراقية من تحسين الخدمات، وان جهودكم لدفع كل



الجزء الهام من العالم يعتمد وبمقدار كبير على النجاح في العراق. في سبيل أن ننجح، ينبغي علينا أن نحقق تقدماً في ثلاثة مسارات رئيسية وفي وقت واحد - مسار نحو المصالحة السياسية وإنشاء مؤسسات اتحادية ديمقراطية فعالة، ومسار نحو تحقيق الأمن والاستقرار في كافة المناطق وبين مكونات المجتمع كافة، ومسار نحو تحقيق النمو الاقتصادي والرخاء الذي يوفر سياقاً يتمتع فيه العراقيون بخيرات بلدهم.

في أبوظبي، كنا نملك فقط لمحة عن كيفية توحيد القوى من أجل ضمان نجاح الاقتصاد العراقي الضروري لدعم ما يتوجب على العراق تحقيقه ضمن جهوده الأمنية والسياسية. إن وثيقة العهد الدولي التي تم توزيعها تمثل خارطة طريق وضعت بعناية لتوضح كيف بإمكان العراق، وبمساعدة شركائه الدوليين، تحقيق الاكتفاء الاقتصادي الذاتي على المدى المتوسط.



ممثل كوريا في الاجتماع

66

يحدونا الأمل في غضون جيل واحد مضاعفة الدخل الفردي في البلاد وإيصاله الى ثلاثة أضعاف

99

عدوانية صدام، على دراية، ربما أكثر من الآخرين، بأهمية دعم العراق للتغلب على تحديات هذه المرحلة الخطيرة من تاريخه.

وأود أن أوجه شكري أيضاً إلى شركاء العراق في العهد الدولي - إلى الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والصندوق الكويتي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والبنك الإسلامي للتنمية وكافة الدول الأعضاء في اللجنة التحضيرية للعهد. كما أود أن اخص بالشكر المستشارين الفنيين

العاملين مع هذه الدول والمؤسسات، إضافة إلى زملائي في حكومة العراق حيث أنه نتيجة لجهودهم المشتركة تمكنا من الاجتماع اليوم لمناقشة الوثيقة المطروحة التي يتم من خلالها التعرف بشكل لا لبس فيه على تفاصيل العهد الدولي مع العراق.

وقال الدكتور برهم صالح:

عندما التقينا قبل سبعة أسابيع في أبوظبي، أكدت أن العراق دولة محورية في المنطقة. حيث أن مستقبل السلام والاستقرار في هذا

التعهدات السابقة التي تعهدتم بها في مدريد ضرورية أيضاً.

وزاد: إن مشاركتكم المباشرة في المساعدة في تخطيط وتنسيق البرامج والمشاريع اللازمة لتحقيق جميع النشاطات الواردة في العهد ضرورية للحفاظ على وتيرة إعادة الإعمار وبناء الزخم للنمو الجديد.

وإن ما يمكن أن تقوموا به من الغاء الديون المتبقية من عهد صدام أو العقوبات الأخرى سيساعد أيضاً وسنستفيد جميعاً من شطب إرث الطاغية للأبد. وعند تنفيذ العهد سيكون هناك الكثير من الفرص لتنسيق عروض المانحين من البرامج والمشاريع ضمن إطار عمل أوسع في خططنا واستراتيجيتنا الوطنية للتنمية.

وفيما يلي نص الكلمة:

أصحاب السعادة

حضرات المشاركين الموقرين

أيها السيدات والسادة

اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم الشكر إلى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وحكومة الكويت على استضافتهم لهذا الاجتماع الهام المعني بحشد الدعم للعراق ومساعدة العراق لأيصاله إلى شاطئ الأمان والاستقرار والازدهار.

دلالة على متانة العلاقة

استضافة الكويت لهذا الاجتماع دلالة على متانة العلاقة بين بلدينا وعمق الأواصر بين شعبينا الشقيقين، ومؤشر مهم على الاهتمام المشترك المنشود في عراق امن مع شعبه وامن مع جيرانه... فعراق الاستبداد لم يكن خطراً داهماً على شعبه وحسب وإنما كان خطراً على كل المنطقة... ما نصبو إليه من عراق ديمقراطي اتحادي سيكون دعامة للاستقرار لكل المنطقة، عراق لن تتكرر فيه ماسي المقابر الجماعية ولن يتكرر منه اعتداء على جيرانه... فتوقعاتنا من الكويت الشقيق في محلها، فالشعب الكويتي الشقيق، الذي ذاق الأمرين من



تم تشكيل هيئة تعديل الدستور، وتمت المصادقة على قانون الاستثمار وسيتم في الفترة القادمة مراجعة هيئة اجتثاث البعث وقانون حل ودمج الميليشيات وقانون تشكيل مفوضية الانتخابات وكما التزمنا أيضاً بتسريع قانون النفط والغاز قبل نهاية هذا العام وبما يؤمن تحويل النفط من النعمة التي كانت للعراقيين إلى عامل توحيد وخير لكل العراقيين. ومعنا اليوم أعضاء من مجلس النواب العراقي سيقدّمون لاحقاً تصوراتهم عن الأجندة التشريعية.

أمور أساسية في الإدارة الاقتصادية

تتطلب الإدارة الاقتصادية السليمة تنفيذ بعض الأمور الأساسية مثل أنظمة معقولة للإدارة المالية العامة، وشفافية أكثر في طريقة الشراء، وإيجاد آليات أفضل للتسيق بين المانحين، وعدم التسامح مع الفساد. يبدأ العهد بإجراءات يتخذها العراقيون من أجل العراق. حيث يمثل العهد التزاماً من قادة العراق تجاه شعبه لإعادة تنظيم البيت العراقي واستخدام موارده العامة لفائدة كل العراقيين.

المناقشات.. والمقترحات

كشف الدكتور صالح عن ان المناقشات التي دارت حول العهد داخل الحكومة العراقية، وبتوجيه من رئيس الوزراء نوري المالكي، قادتنا الى الكثير من المقترحات التي من شأنها إصلاح الدولة العراقية وتمكينها من أداء واجباتها تجاه المواطنين. فضلاً بعد فصل، وجزءاً بعد آخر، وضعنا العهد أمام تحديات جديدة بالاهتمام وفرصاً قيّمة.

وضرب مثلاً على ذلك، بالجزء الخاص بإدارة الموارد العامة وتعزيز المؤسسات العراقية. فقال: إن الوصول إلى نظام يتسم بالشفافية والمسؤولية لإدارة ثروة العراق النفطية هو تحدٍّ بحد ذاته. ولكن عند النظر في الفرص المتاحة نجد أن

66

الحكومة ترى ان النهوض الاقتصادي

في العراق يستوجب شراكة حقيقية

بين القطاعين العام والخاص

”

الوطنية وثيقة جريئة وشاملة لتجاوز العديد من الإشكاليات التي رافقت العملية السياسية الوليدة في العراق - بنود هذه المبادرة متضمنة في وثيقة العهد وتحدد الأولويات الواجب تحقيقها للوصول إلى الاصطفاف الوطني المطلوب لدحر الإرهاب والتطرف في العراق.

لاشك إن تحديات الوضع السياسي والأمني خطيرة ولا يمكن الاستهانة بها، فالهجمة الإرهابية الشرسة التي نواجهها والعنف الطائفي الخطير يجب

أن يعزز من إصرارنا على الإمساك بزمام المبادرة والتعجيل بتنفيذ الإصلاحات السياسية والأمنية والاقتصادية الضرورية. وكنت قد أعلنت في أبوظبي بان المجلس السياسي للأمن الوطني في العراق قد حدد جدولاً زمنياً طموحاً لتنفيذ مبادرة المصالحة الوطنية لرئيس الوزراء وتشريع العديد من القوانين المطلوبة لمعالجة الإشكاليات السياسية وأمنية واقتصادية. وقد بدأنا بتنفيذ بند هذا الجدول الزمني فعلاً. فقد

وما زال الكلام للدكتور صالح الذي تحدث عن وثيقة العهد الدولي فقال:

الوثيقة بحد ذاتها عبارة عن التزامات - التزامات متبادلة بين الحكومة العراقية وشركائها الدوليين. وإن التبادلية في هذه الالتزامات أمر هام جداً. ولكن العهد أولاً وأساساً مبني على تعاهد بين قادة العراق وشعبه لوضع الأمور الأساسية في نصابها. وهذه الأساسيات هي الحكم السياسي الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة.

متطلبات الحكم الرشيد

ويتطلب الحكم السياسي الرشيد معالجة الوضع الأمني والسياسي على وجه السرعة بما يكفل احترام حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون والتوجه الجاد والفعال باتجاه المصالحة الوطنية بين العراقيين. ان مبادرة رئيس الوزراء نوري المالكي للمصالحة



.. وممثل دولة إيطاليا



أن فشلنا في التصدي للتحديات وإدراك الفرص سيؤدي إلى تكبد خسائر تتجاوز بشكل كبير ما يمكن أن يقدمه شركاؤنا لمساعدتنا في تحقيق أهدافنا.

هذا ما يمكنكم عمله...

سيداتي وسادتي الأفاضل، إن وثيقة العهد مسهبة في شرح التزامات العراق. ونحن نتطلع إليكم في الإسهاب في توضيح ما يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي لإيجاد حالة الشراكة المطلوبة.

يمكن أن تساهموا بتقديم دعم مالي واقتصادي جدي وجديد لمعالجة النقص في موارد الميزانية لتعزيز القدرات الأمنية العراقية ولاعمار البنية التحتية وتمكين الحكومة العراقية من تحسين الخدمات. وإن جهودكم لدفع كافة التعهدات السابقة التي تعهدتم بها في مدريد ضروري أيضاً.

إن مشاركتكم المباشرة في المساعدة في تخطيط وتنسيق البرامج والمشاريع اللازمة لتحقيق جميع النشاطات الواردة في العهد ضرورية للحفاظ على وتيرة إعادة الأعمار وبناء الزخم للنمو الجديد.

وإن ما يمكن أن تقوموا به من إلغاء الديون المتبقية من عهد صدام أو العقوبات الأخرى سيساعد أيضاً. وسنستفيد جميعاً من شطب إرث الطاغية للأبد.

الذي تشاطره المزارعون في كل مكان.

تحدي.. المجتمع المدني

ويمثل العهد أيضاً تحدياً لنا في إنشاء مجتمع مدني يقوم بحماية حقوق الإنسان ويلتزم بسيادة القانون، تلك التحديات بعد ذاتها تستحق الاهتمام. كما أن المنافع المتحققة من إنجاز هذه الأهداف الرائعة ستعم العراقيين كافة. وتلك أيضاً هي أجزاء هامة من العهد حيث أشعر بالامتنان لأولئك الذين اقترحوا تضمينها في العهد. وسيعمل العهد على جعل العراق أكثر قرباً من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن مواجهة التحديات الواردة في العهد يعني تقليص عدد العائلات التي تعيش خط الفقر إلى النصف تقريباً. وسوف نعمل على تقليص معدلات البطالة بنسبة 15% على الأقل.

في غضون جيل واحد

وربما ليس ضمن الإطار الزمني الذي حدده العهد، وإنما في غضون جيل واحد يحدونا الأمل في مضاعفة الدخل الفردي في البلاد، أو حتى إيصاله إلى ثلاثة أضعاف. وفي الإجمال، سنكون قد خطونا باتجاه تطوير أهم رصيد لأية أمة - ألا وهو الشعب. وعلى أية حال، فإنه لا يمكن تحقيق أي من هذه الأهداف دون دعم فعال ومنسق وسخي من جانب شركائنا الدوليين. كما

التصدي لهذه التحديات بنجاح سوف يعني أن بإمكان الإنتاج الوطني من النفط ومستويات التصدير أن تتضاعف خلال المستقبل المنظور. فيمتلك العراق إمكانيات هائلة في مجال تنمية قطاع الطاقة. ومن خلال مواجهة التحديات التي حددتها خارطة الطريق في العهد الدولي بإمكاننا تحويل العراق إلى واحد من أكثر الأماكن جذباً للاستثمار الجديد في العالم - ليس فقط في مجال إنتاج الطاقة وتحويلها وتوزيعها فحسب، بل في كافة الصناعات التي تنتفع من إمدادات الطاقة المتوفرة واطئة الكلفة. تلك هي الفرص المتوفرة.

لاشك أيضاً أن التصدي الناجح للتحديات الخاصة بالحكم السليم ومكافحة الفساد من شأنه أن يساعدنا في استعادة الثقة بالحكومة وتحرير أنفسنا من الممارسات الطفيلية التي أصبحت سائدة بشكل كبير. بمقتضى العهد، نهدف إلى إصلاح الإعانات وإنشاء نظام جديد وفعال واسع النطاق لشبكة الضمان الاجتماعي - من أجل تعزيز نظامنا بمنأى عن البرامج الواهنة التي تطلق الوعود ولكنها في الحقيقة لا تحقق مستحقات شاملة.

كما أن التصدي للتحديات الناجمة عن إصلاح القطاع المالي وإعادة هيكلته سيحرر العراقيين من الصعوبات والمخاطر المرتبطة بالتعامل مع مستحقاتهم المالية نقداً، أو فتح منافذ جديدة للالتئام وتمويل المشاريع التجارية أو للاستخدام الشخصي - وخلق فرص للتوفير والاستثمار والتملك.

لدينا موارد مائة عالمية

إن الرافدين قد جعلت من العراق مصدر رزق للمنطقة بأكملها ولقرون طويلة. لذا فإن مواجهة التحديات الواردة في الجزء الخاص بالزراعة في العهد يعني الإفادة من هذا المورد المائي العظيم بما يخلق فرصاً متعددة للناس الذين يعتبرون مناطقنا الزراعية موطنهم. وبذلك سنكون قد أعدنا إليهم الشعور بقيمتهم المتمثلة في الأرض وفي العمل اليومي الجيد



.. وممثل جمهورية فرنسا





د. صالح وقاضي خلال مؤتمرهما المشترك

نيابة عن كافة أبناء الشعب العراقي وأنا أنظر إلى هذا الجمع الكريم من ممثلي الدول والهيئات بأنه يشرفنا كثيراً أن يكون لنا مثل هؤلاء الشركاء الممتازين في هذا الجهد الهام الذي نطلق عليه «العهد الدولي مع العراق» عهد من أجل بناء عراق آمن مع شعبه وجيرانه.

وفي ختام المؤتمر أوضح نائب رئيس الوزراء العراقي دكتور برهم صالح أن العراق يعاني من الإرهابيين المتطرفين ولا أحد يستطيع التقليل من الوضع الأمني. وقال ان «العراقيين احتملوا بما فيه الكفاية هذا الوضع الذي لا يطاق ولا يمكن ان يستمر».

مؤكداً ان الحكومة العراقية تبذل مساعي حثيثة لتحقيق الأمن في البلاد.

وقال صالح، في المؤتمر الصحافي الذي عقد بعد ختام أعمال اجتماع المجموعة التحضيرية للعهد الدولي مع العراق، «ان من يرد اللعب في الشأن العراقي فلن يجني إلا المشاكل». مؤكداً ان الوضع العراقي سينعكس على المنطقة، ومشيراً الى ان نظام صدام كان خطراً ليس فقط على العراق بل على دول المنطقة، حيث كان مصدراً للعدوان وان الأمر يتطلب الجدية من دول الجوار ومصداقية أكبر في التعامل مع مشاكل الإرهاب الذي يأتي عبر الحدود. ■

“

**العهد الدولي ليس مشروعاً
لجمع المساعدات والمعونات
ولكنه مشروع لبناء وطن**

”

لدعمهم لنا في مواجهة الاستبداد، وأكد باننا جزء من هذه المنطقة ومصالحنا ومصالح المنطقة مترابطة ومتلازمة. نجاح العراق مرهون بالتواصل مع بيئته العربية والإقليمية وإن يكون العراق حقيقة دعامة للاستقرار والتعاون في المنطقة وإن نتشارك معا مع أشقائنا وجيراننا في المسؤولية لدرء أخطار الإرهاب والتطرف التي تهددنا جميعاً.

ومن المهم التأكيد على أن الملاحظات التي قدمتها اليوم كانت موجهة إلى كافة الدول والمنظمات التي ستتخبط في العهد الدولي والتي أمل أن تكون أكثر مما هي عليه اليوم وأكثر مما رأيتاه في نيويورك وسنغافورة. إنني أتطلع اليوم إلى جميع الحاضرين لكي يقوموا بجهود فعالة للاتصال مع الأطراف الأخرى من أجل توسيع الدعم للعراق قدر المستطاع تحت مظلة العهد الدولي.

واسمحوا لي أن أختتم حديثي بهذه الكلمات

وعند تنفيذ العهد سيكون هناك الكثير من الفرص لتسويق عروض المانحين من البرامج والمشاريع ضمن إطار عمل أوسع في خططنا وإستراتيجيتنا الوطنية للتنمية.

القطاع الخاص

ودعونا لا ننسى القطاع الخاص. وفي ظل العهد، يواجه العراق تحدياً لكي يجعل البيئة الاقتصادية أكثر اجتذاباً للشركات والمستثمرين الخاصين. ويواجه شركاء العراق تحدياً مماثلاً لتشجيع شركاتهم ومستثمريهم لكي يلاحظوا وأن يسعوا ويطوروا فرصاً جديدة... وإنني أريد أن انوه إن اليوم يشترك معنا في هذا الاجتماع وفد من رجال الأعمال العراقيين من القطاعات المختلفة... أرحب بهم في الاجتماع وأكد لهم بأن الحكومة ترى أن النهوض الاقتصادي في العراق يستوجب شراكة حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص..

الطريق للأمام

كلي أمل أن يكون العهد الدولي مع العراق بمثابة وسيلة تمكن حكومة وشعب العراق من السيطرة على المشاكل السياسية والأمنية والاقتصادية التي نواجهها. فنحن بحاجة إلى مساعدة الجميع وبمشاركة قوية من الجميع لكي نحقق العديد من المهام في وقت واحد.

مشروع لبناء وطن

إن هذا العهد هو ليس مشروعاً لجمع المساعدات والمعونات... انه مشروع بناء وطن ويعوض عن سنوات الحرمان والتخلف... ليس لدينا ادنى شك بان بناء العراق هو مسؤولية العراقيين أساساً... لكنكم تقدرون بان هذا البلد يواجه موروثاً رهيباً من المشاكل من عقود من الاستبداد اغرق البلاد والمنطقة في الكوارث والحروب العنيفة... على مر أكثر من ثلاثين سنة والعراقيون محملون بأعباء المنطقة وتصفية الحسابات الإقليمية والدولية على حساب مستقبلهم...

في حين نشكر أصدقائنا في التحالف الدولي

